المالكـي : السـلطة التشـريعية تسـعى للعفو عن المفسـدين

العراقية تدعو إلى تحويل السجون بعد إطلاق سراح معتقليها إلى منشآت صناعية وخدمية

□ بغداد / المدى

أكد رئيس الوزراء نوري المالكي، الاثنين، الوقوف بشدة في وجه قانون العفو العام السابق، فيما اعتبر أنه يشكل "انتكاسة" في تاريخ السياسيين والأحزاب، عازياً السبب إلى أن القانون يظهر السلطة التشريعية وكأنها مستعدة لإصدار عفو حتى عن المفسدين.

أحد السجون العراقية .. (ارشيف)

وقال المالكي خلال اجتماع عقده، اليوم، مع مسؤولي هيئة النزاهة، "، إن "الكثير من المال العام ذهب هدراً وتلاعباً"، معتبراً أن "يوم إصدار العفو العام الذي شمل المفسدين وبشكل غريب انتكاسة في تاريخنا نسجلها كسياسيين وكتل وأحزاب".

وأضاف المالكي أن "العفو هو إحدى النقاط المسجلة على العراق بألا يطمئن له، لأن سلطته التشريعية مستعدة لإصدار عفو حتى عن المفسدين"، مبيناً "لقد أعطينا عفواً حتى عن القتلة من زعماء تنظيم القاعدة الذين أطلق سراحهم، من دون أن نستطيع حتى الاعتراض، خصوصاً أن القانون ينص على الإعفاء باستثناء من يقتل بيده".

وتساءل المالكي "أليس مسؤول التنظيم ومن يدرب ويؤهل ويمول ويوجه مسؤولاً أيضاً عن القتل"، محذراً من أن "هذا الأمر حصل ويراد له أن يحصل مرة أخرى، لكننا سنقف في وجهه بشدة".

وكان مجلس النواب العراقي السابق قد أقر قانون العفو العام في نهاية شهر شباط من عام ٢٠٠٨ ضمن صفقة سياسية عقدت بين الكتل السياسية تضمنت إقراراً قانونياً بانتخابات مجالس المحافظات والموازنة العامة.

وصوت البرلمان الحالي، في الرابع عشر من آب الماضي، بأغلبية الحضور وبشكل مبدئي على قانون العفو العام، فيما وصفه ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي بصيغته الحالية بـ"السيئ"، معتبراً أنه يحتوي على الكثير من الثغرات، كما أكد أنه سيقدم تعديلات عليه.

تأتي هذه التصريحات بعد ساعات قليلة من دعوات أطلقها ائتلاف العراقية بزعامة اياد علاوي، الاثنين، إلى الإسراع بتشريع قانون العفو العام وتوسيعه، مؤكدة أن ذلك سيساهم بتحقيق الاستقرار الأمني بعد الانسحاب الأميركي من البلاد، فيما طالبت بتحويل السجون إلى منشآت صناعية وخدمية لجميع أبناء العراق.

وقال مستشار القائمة العراقية هاني عاشور في بيان صدر، امس وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "آلافا من المعتقلين هم ممن كانوا يرفضون بقاء الاحتلال ويقفون بوجهه"، مؤكدا أن "انسحاب القوات الاميركية اعتراف باحتلالها للعراق، مما يعني انتفاء إي سبب لاعتقال العراقيين الذي رفضوا هذا الوجود الأجنبي".

وأضاف عاشور أن "آلافا آخرين تم اعتقالهم من دون وجود أدلة تدينهم، واعتمادا على المخبر السري"، داعيا إلى "الإسراع بتشريع قانون العفو العام وتوسيعه ليشمل جميع السجناء الذين لم تتلطخ ايديهم بدماء العراقيين او أموالهم، ليتم فسح المجال لهم للعودة في بناء البلاد، وتعويض من ثبتت براءته منهم، وفتح صفحة جديدة لاستقرار العراق وفق مبدأ الحقوق والواجبات والمواطنة".

وأكد عاشور أن "إقرار قانون العفو العام وتوسيعه سيساهم بتحقيق الاستقرار الأمني بعد الانسحاب الاميركي من العراق"، مشيرا إلى ضرورة "إعادة تشريع قوانين تخدم المواطن لا أن ترعبه وخاصة ما يتعلق بقانون المخبر السري، الذي أدى لاعتقال آلاف الأبرياء الذين أفرجت الحكومة عن جزء منهم وينتظر الآخرون قرار العفو الذي ينبغي أن يكون سريعا وشاملا للم شمل الأسر العراقية التي عانت الكثير بسبب اعتقال أبنائها.

وطالب عاشور بـ"تحويل السجون التي ضمت آلاف المعتقلين العراقيين إلى منشآت صناعية وخدمية تخدم العراق وتضم أبناءه الذين سيسهمون في اعماره"، مؤكدا على أهمية "طي صفحة الماضي الذي ارتبط بالوجود الاجنبي، لتنتهي عهود السجون والمعتقلات وتبدأ مسيرة الديمقراطية والمواطنة بعد خروج آخر جندي اميركي من العراق".

وكانت كتلة العراقية في البرلمان، طالب أمس الاول بإصدار عفو عام عن كل من حمل السلاح ضد القوات الأميركية وتكريمهم لاسيما الذين قاتلوا تلك القوات في بداية دخولها في محافظتي الأنبار والنجف، كما دعت الكتل السياسية إلى إبرام وثيقة شرف تقضي بأن يكون السلاح بيد الدولة حصرا، فيما طالب نائب رئيس الوزراء والقيادي في العراقية صالح المطلك، أيضا الكتل والقوى السياسية بالعمل على إصدار عفو عام عن كل من رفع السلاح ضد القوات الأميركية منذ العام ٢٠٠٣.

يذكر ان "المدى" نقلت منتصف الشهر الحالي عن مصادر مطلعة محاولة بعض القوى السياسية المشاركة في الحكومة استغلال قانون العفو العام لأجل إخراج قيادات معينة في الجماعات الإرهابية بذريعة المصالحة الوطنية، وقالت "إن كتلا سياسية شريكة في الحكومة تسعى لاستغلال قانون العفو العام من اجل إخراج مجرمين تسندهم دول إقليمية تدعم هذه الكتل ماديا ومعنوياً".

وحذرت المصادر من "أن القانون بدأ يأخذ منحى سياسيا من اجل إرضاء الأطراف التي دخلت شريكة في الحكومة وكانت في فترة ما تدعم ما يسمى بالمقاومة، لاسيما أن الكثير من قياداتها متهمة بارتكاب جرائم بحق الشعب العراقي يتوقع الإفراج عنهم وتحت عنوان المصالحة الوطنية"، متابعة "أن الأطراف التي تدافع عن المقترح الحالي لا تفكر بخروج الأبرياء من المعتقلات بقدر ما تريد الإفراج عن قيادات الجماعات المسلحة، وان المسودة الحالية إذا ما أقرت بهذه الصيغة ستحقق رغبة هذه الأطراف".

كتابة على الحيطان

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

جهز حالك يا بشار

اجمل ما رفع من شعارات في الثورة السورية والتي تعبر عن ثقة الشعب السوري بنصره على دكتاتورية الاسد وفاشيته ، كانت صورة كاريكاتيرية للقذافي وهو يغني مطلعا من اغنية لام كلثوم تقول " انا بانتظارك ملّيت " رافق رفع هذا الشعار هتافات للجماهير الثائرة وهي ترده " جهز حالك يا بشار " . شعاران يعبران عن الحتمية السائرة فيها الثورة السورية ، دون ان ينتبه الاسد الابن الى قراءة منطقية لما دار ويدور حوله من انتفاضات شعبية حقيقية انطلقت من بين ركام الموت والاستبداد لتنطلق الى فضاء الحرية الشاسع .

يعتقد بشار ان اجهزته الامنية وشبيحته المشابهة لفدائيي صدام ، قادرة على ان تنقذه من حكم التأريخ والشعب. حكام من طراز صدام والقذافي ومبارك وبن علي وفي الطريق بشار وعلي صالح وغيرهم يعتقدون غباء ان الجماهير التي يسومونها العذاب اليومي تموت في ابتساماتهم اللئيمة وخطواتهم المباركة ، وهم لايدركون ان تحت الرماد نارا اذا اندلعت من الصعب اطفاؤها . والأكثر غباء في سلوكهم انهم حين تندلع النار يصبون عليها الزيت وهم يعتقدون انهم يصبون الماء لاطفائها . ورغم الفرص التي تمنح لهم، الا انهم يتجاهلونها برؤية قصيرة النظر لحركة الاحداث . قالوا لصدام انج بجلدك قبل ان تندلع الحرب، فسخر من الجميع لان " الويلاد سيكظبون الرمل" ليسدوا به الطريق على جحافل الحلفاء وتضيع الشبح في سماء الدخان . فماذا كانت النتيجة ؟ القذافي منحوه فرصة للخلاص من غضب الشعب ، وكيف له ان يرضى وهو يعتبر الملايين التي ثارت مجرد "جرذان " سيسلقها بالماء الساخن وقت ما يريد . فماذا كانت النتيجة ؟

وها هو بشار يضعون امامه الفرص الواحدة تلو الاخرى على طبق من ذهب ليجنب نفسه وشعبه المزيد من الضحايا ، فكيف يتسنى له ان يقبل وهو يضحك على نفسه بآلاف الموظفين الذين يسوقونهم جبرا الى ساحات دمشق وحلب تأييدا للرئيس الخالد معتصما بشعار والده " الى الابد الى الابد ياحافظ الاسد " !

لقد انتهت الى الابد ثقافة الشعوب المستكينة في المنطقة ، وتثبت شعوب المنطقة انها تواقة للحرية شأنها شأن الشعوب المتحضرة الاخرى ، وليست شعوبا تعيش لتأكل!

لقد فاتت الفرصة على بشار الاسد وعليه فعلا أن يجهز حاله وان يبحث عن حلول تجنبه العواقب التي يراها بنفسه من شاشات الفضائيات ، ربما تكون المكالمة الاخيرة للقذافي معه ، على ما أظن فقد كانت الاخيرة على ثريا القذافي مع سوريا والمرجح ان تكون مكالمة مع الاسد يخبره فيها ان الجرذان على وشك الهزيمة ! نتيجة المكالمة كان ينبغي لها ان تعطي لبشار درسا في البحث عن حلول خارج الرصاص الذي يطيح بشباب وأطفال سوريا بطريقة همجية لا يستخدمها حتى الإسرائيليون مع الفلسطينيين !!

جهز حالك يابشار .. فقد دق جرس المدرسة وعليك ان تتعلم درسا من شعبك ، وان كان الوقت قد فات ، لكنه الدرس الذي يتوجب على الآخرين التعلم منه قبل ان تصل الشرارة اليهم .

الأقليات ضـحية هفوات دسـتورية ودولة القانون يطلب إنصـافهم

كتل مسيحية : لسنا بحاجة لحماية دولية لأنها إهانة لنا

□ بغداد / خاص المدى

انتقد ائتلاف دولة القانون خلو الدستور من الفقرات التي تحمي الاقليات، في حين رفض قيادي مسيحي بارز توفير الحماية الدولية لهم، واصفا إياها بالاهانة.

ويرى النائب عن دولة القانون حسين الاسدي ان الاقليات اليوم تتعرض الى تهميش واضح سواء كان في تمثيلهم داخل الحكومة ام في السلطة التشريعية وقال حسين الاسدي في تصريح للمدى "الاقليات من جميع الاديان والطوائف تعرضت الى أسوأ معاملة في التاريخ " وتابع على الحكومة ان تكون داعمة لهم وتوفير الحماية واجب ضروري ، واردف الاسدي الدستور حينما شرع مر مرور الكرام على تلك الاقليات ولم يسلط الضوء على بلد فيه أكثر من ديانة و قومية وطائفة.

وتابع "لو كان هناك فعلا ضرورة في تعديل الدستور على بعض فقراته يجب الالتفاتة الى إنصاف الأقليات وإعطائهم دورا حقيقيا لبناء دولة القانون من جانب اخر" رافضاً "مبدأ توفير الحماية الدولية للأقليات"، معتبراً الحماية اهانة لهذه المجموعات وعلى القانون حماية الجميع ".

وفي سياق متصل اعرب رئيس الحزب الديمقراطي الكلداني العراقي أبلحد افرام المسيحيون هم جزء من تكوين البلد ولا يمكن تجاهل وضع الاقليات بشكل عام والمسيحيين بشكل خاص من قبل الحكومة، وان الاعداد التي سجلت في احصائية غير رسمية لطالبي اللجوء والتهجير القسري من عموم الاقليات تشير الى ان هناك خطرا كبيرا عليهم وهذه "هناك تفاؤلا في حال إمكانية التوافق السياسي بين الكتل الثلاث الرئيسية ولاسيما بين حكومة المركز والإقليم من جانب و بين القائمة العراقية ودولة القانون من جانب اخر" رافضاً "مبدأ توفير الحماية الدولية للأقليات"، معتبراً الحماية اهانة لهذه المجموعات وعلى القانون حماية الجميع ".

وفي سياق متصل اعرب رئيس الحزب الديمقراطي الكلداني العراقي أبلحد افرام المسيحيون هم جزء من تكوين البلد ولا يمكن تجاهل وضع الاقليات بشكل عام والمسيحيين بشكل خاص من قبل الحكومة، وان الاعداد التي سجلت في احصائية غير رسمية لطالبي اللجوء والتهجير القسري من عموم الاقليات تشير الى ان هناك خطرا كبيرا عليهم وهذه الارقام اصعب من العمليات الارهابية بحسب وصفه ، وعلى المسؤولين اخذ هذه التهديدات بالاعتبار"، مطالبا بتوفير فرص العيش الكريم أسوة بباقي اطياف الشعب وان يكون هناك تمثيل حقيقي لهم لانهم باختصار عراقيون ولا يمكن نكران هدا الامر وتابع افرام "ان الغريب بالامر ان في زمن الانظمة الاستبدادية سابقا لم تتعرض الاقليات الى اقصاء كالذي نشهده اليوم وهل العراق الجديد اقتصر على بعض المكونات فقط وتناسى البقية ؟ ".

وجاء في تقرير لمنظمة مينورتي رايتس غروب ان الاقليات الاثنية والدينية في العراق التي تشكل عشرة في المئة من مجموع سكان البلاد، ضحية عنف غير مسبوق قد يؤدي الى زوالها. ونبهت المنظمة التي تدافع عن حقوق الانسان الى ان الاقليات الاثنية والدينية في العراق تواجه درجات من العنف غير مسبوقة، وهي مهددة في بعض الحالات بالزوال من وطن اجدادها، فمثلا طائفة الصابئة المندائية، كان يقدر عددها في سنة ٢٠٠٣ بـ ٢٥٠٠٠٠ بينما يقدر عددها الآن بأقل من ٥٠٠٠٠ شخص. وحسب تقديرات الأمم المتحدة، فإن ٥٠ في المئة تقريبا من المسيحيين العراقيين، الذين يقدر عددهم بمليون في آخر إحصاء لسنة ٢٠٠٣، يحتمل أنهم غادروا البلاد إلى البلدان المجاورة، ، بينما استطاع الآخرون الفرار إلى الدول الغربية من أجل الانضمام إلى عائلاتهم الكبيرة هناك ، تاركين وراءهم أنقاض أكثر من ٣٠ كنيسة دمرها الارهابيون اضافة الى المصير المؤلم الذي آل اليه المطران رحو وما هدف اليه الخاطفون (اذا لم تثبت صحة الشائعة التي نقلت عن مصادر من عائلته من انهم تلقوا رسائل تطالبهم بفدية مالية لإطلاقه وان موته بالتالي يؤشر الى المأساة التي يعيشها مسيحيو العراق الذين يتعرضون لحملة تصفية ممنهجة تأخذ طابعاً متعصباً .اضافة الى ماحدث قبل فترة قصيرة من مذبحة واضحة للعيان في الموصل راح ضحيتها ٥٠٠ ايزيدي في الموصل ، ان سياسة التعتيم واستمرار العنف ضد الاقليات هي اشبه بحرب ابادة لها نتائج سلبية تدعو الى الاهتمام والالتفات اليها والخلط بين الدين والسياسة اصبحت معادلة يعتمدها الكثير ممن تبوؤوا مناصب حكومية ونتيجة هذه المعادلة هو المواطن العراقي ، فسياسة التصفية والقتل هل هي أجندة المستقبل؟؟ واذا كانت كذلك فكيف لنا ان نلغي تاريخا وموروثا امتد لالاف السنين اشترك فيه كل هؤلاء من عرب وكرد ومسيح وتركمان وصابئة وازيدية ؟؟ ان الاضطهاد الذي تعتمده بعض الجهات السياسية والمسلحة ضد الاقليات ما هو الا انتهاك متعمد لحقوق الانسان التي نصت عليها الدساتير والقوانين الدولية واذا ما اردنا ان نحقق مواطنة مشتركة وتحقيق مصالحة حقيقية وجب الاهتمام بالأقليات الموجودة التي بدأت تنقرض شيئا فشيئا.

كنيسة سيدة النجاة.. ارشيف

هناك فعلا ضرورة في تعديل الدستور على بعض فقراته يجب الالتفاتة الى إنصاف الأقليات وإعطائهم دورا حقيقيا لبناء دولة يشترك فيها الجميع

اعـلام

◆الاسدي: لا داعي لمجلس وزراء استشاري

استبعد النائب عن ائتلاف دولة القانون خالد الاسدي موافقة الحكومة على الدعوات الرامية الى تشكيل مجلس وزراء استشاري من الوزراء السابقين يقوم بتقديم المشورة الى الحكومة .

وأضاف أن " الحكومة تمتلك عددا كبيرا من المستشارين إذ يوجد لكل وزارة مجموعة مستشارين وبعض هؤلاء المستشارين فائض عن الحاجة فلا يوجد مبرر لزيادة عدد المستشارين حتى في حال عرض الوزراء السابقين خدماتهم بالمجان".

◆الساعدي: الإستراتيجية الأمنية غير واضحة

طالب النائب المستقل صباح الساعدي جميع الكتل السياسية لحضور الجلسة الاستثنائية لمناقشة الإستراتيجية الأمنية.

وقال الساعدي في مؤتمر صحفي عقده امس" الإستراتيجية الأمنية في العراق غير واضحة المعالم وهذا أدى بدوره الى جريان الدم في الفترة الماضية، مضيفا ان" الستراتيجية الحالية لم تنجح في الحد من تطاول الجماعات المسلحة على البلاد وان الانسحاب الأمريكي أمر مهم جدا من اجل اكتمال السيادة العراقية".

◆حمودي: الربيع العربي سببه أخطاء الحكام

رفض النائب عن المجلس الإسلامي الأعلى همام حمودي أن يعتبر سبب الربيع العربي هو الفقر والحرمان للشعوب العربية بل هو اعتراض على تاريخ من الأخطاء ارتكبها الحكام العرب ضد شعوبهم، مشدداً على ان بلدان في أوربا أيضا تشهد نفس الاحتجاجات والمطالبات بالإصلاح وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين، معلنا وقوف مجلس النواب العراقي مع مطالب الشعوب المطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية.